دي يمنت
DY YAMNT
للحقـوق والتنمية

تقرير حقوقي

حالة حقوق الإنسان
بأمانة العاصمة صنعاء
للعام 2023

خلال الفترة
من 1 يناير 2023 م وحتى 31 ديسمبر 2023م

فبراير 2024

تقرير حقوقي

يرصد انتهاكات وجرائم حقوق الإنسان بالعاصمة صنعاء

دي يمنت
DY YAMNT
للحقوق والتنمية

خلال الفترة

من 1 يناير 2023 حتى 31 ديسمبر 2023

فبراير 2024

dyyamnt.rights@gmail.com 009677180000995

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
مفتتح	4
الفصل الأول	
السياق العام	5
الوضع الانساني والحقوقي	6
منهجية التقرير	8
الإطار الزمني والجغرافي	9
الإطار القانوني	10
ملخص تنفيذي.....	12
الفصل الثاني : أبرز انتهاكات العام 2023م	
أبرز انتهاكات العام 2023م.....	15
انتهاكات الجهاز القضائي	19
الفصل الثالث : الانتهاكات الفردية	
قتل خارج نطاق القانون	25
اصابات واعتداء جسدي	27
اختطاف وتعذيب واخفاء القسري	29
اعتداء ونهب أموال عامة	31
اعتداء ونهب أموال خاصة	32
محاكمات سياسية	33
تجنيد الأطفال	36
انتهاكات ضد المرأة	37
الفصل الرابع : الانتهاكات الجماعية	
انشطة وفعاليات طائفية	34
تعسف وظيفي	41
قمع وتقييد الحريات	42
نزوح وتهجير قسري.....	43
توصيات	44

مفتتح

بعد أكثر من تسعة أعوام من سيطرة جماعة (أنصار الله) الحوثيين على مؤسسات الدولة اليمنية، ما تزال حالة حقوق الإنسان في اليمن عامة وأمانة العاصمة صنعاء خاصة آخذة في التدهور، وتزايدت انتهاكات حقوق الإنسان، وفقدت السلطة القضائية ضمانات استقلاليتها، وأنشأت كيانات خارج جسد السلطة القضائية للتحكم وفرض السيطرة على القضاء، ويتم الاعتداء على رجال القضاء والمحامين والمحاميات على نحو متزايد، وإصدار قوانين تزيد من حالة القمع والتضييق على المدنيين وتخنق الفضاء العام، ويضيق المجال كل يوم أمام ممارسة الحق في حرية التعبير، وأجريت محاكمات سياسية وصدرت أحكام تعسفية بالإعدام للانتقام وإرهاب المجتمع ومنع المواطنين من ممارسة السلمية والحق في حرية الرأي التعبير.

تعرّض عشرات الناشطين والسياسيين والصحفيين والمحاميين للاعتداء والاعتقال التعسفي بمجرد المطالبة بالرواتب والحقوق الأساسية التي كفلها الدستور والقانون ويتم التنكيل بالخصوم ونهب الممتلكات والأموال في سلوك ينم عن الكراهية، وعُطّلت مؤسسات إنفاذ القانون التي هي بمثابة حصون تحمي الأفراد من الانتهاكات.

إننا في **منظمة دي يمنت للحقوق والتنمية** في هذا التقرير نسلط الضوء على الجانب الحقوقي في أمانة العاصمة لكشف الحقيقة في العاصمة صنعاء وحفظ ذاكرة الأجيال؛ ونتطلع إلى لفت انتباه الرأي العام الدولي إلى ما ينتظر عشرات المختطفين السياسيين في سجون جماعة الحوثي يواجهون خطر عقوبة الإعدام وحرمانهم من الحق في الحرية، والضغط من أجل إنقاذهم ووقف المحاكمات التي تفتقر إلى معايير التقاضي العادل، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات ومنع ثقافة الإفلات من العقاب.

الفصل الأول

مقدمة التقرير

الوضع الحقوقي والإنساني بأمانة العاصمة

شهد العام 2023م أكبر حادثة مأساوية في اليمن هزت المجتمع اليمني، نهاية شهر رمضان في يوم الأربعاء 19 أبريل/نيسان 2023م بمدرسة معين في منطقة باب اليمن بأمانة العاصمة صنعاء، واقعة تدافع للحصول على مبلغ مالي لا يصل إلى 10 دولارات وتوفي في الحادثة 85 شخصاً وأصيب (320) مواطن يمني وهو ما يكشف مدى الحالة الإنسانية الصعبة التي وصل إليها اليمنيون بعد سيطرة جماعة الحوثي على البلاد، ونهب المرتبات وتجويع المدنيين.

تتعدد أساليب تجويع المدنيين في النزاعات المسلحة، ودائماً ما تكون حالة التجويع مرافقة لتلك الصراعات وتتحقق بتدمير أو تعطيل الأهداف الحيوية للسكان المدنيين، وانتهاج سياسة الأرض المحروقة التي تتسبب في تجويع المدنيين بشكل متعمد، ومنها فرض منع وصول الأغذية وباقي المساعدات الإغاثية إلى جمهور المدنيين بغرض التجويع.

بعد أن اقتحم الحوثيون العاصمة صنعاء وعملوا على تقويض سلطات الدولة، وعبثوا بمؤسساتها، وتعكر السلم الاجتماعي، أغلقت جميع السفارات أبوابها وغادرت جميع البعثات الدبلوماسية والشركات الأجنبية مما تسبب في حرمان الآلاف من الموظفين اليمنيين من وظائفهم، وأجبر الكثير من السياسيين والناشطين ورؤوس الأموال مغادرة العاصمة خشية القمع و البطش التي انتهجتها جماعة الحوثي ضد المعارضين.

تستخدم جماعة الحوثي تجويع اليمنيين كسلاح حرب، من خلال نهب المساعدات الغذائية والاعتداء على العاملين في المنظمات الإغاثية وتقييد حركة المساعدات والعاملين الانسانيين، والانتقاص من حصص المستفيدين إضافة إلى التحكم في آليات صرفها وإعداد او التدخل في إعداد الكشوفات الخاصة بالمستفيدين، والسطو على الشركات

يتبع

الوضع الحقوقي والإنساني بأمانة العاصمة

العاملة في تتبع وصول المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية لمضاعفة معاناة المواطنين ومنع وصول المساعدات وحرمان آلاف المستفيدين من الأسرة الأشد فقرًا من حقها في الحصول على المساعدات الإنسانية.

إن غياب الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وتعليم وصحة والخدمات الأساسية التي تمثل الركائز الهامة للحياة تفاقم المعاناة الانسانية التي تفرضها جماعة الحوثي في العاصمة صنعاء، في الوقت الذي يتصاعد ثراء القيادات الحوثية والمشرفين بشكل متسارع، وتدافعهم لشراء العقارات والتنافس في إنشاء الشركات والمؤسسات التجارية مع استمرارهم في التضييق على القطاع الخاص ورؤوس الأموال اليمنية، وأبناء الشعب يعيشون أسوأ مأساة إنسانية بحسب تقارير الأمم المتحدة.

وتستمر جماعة الحوثي في محاولة تطييف المجتمع، وما تزال حتى اللحظة تمارس إقصاء الكوادر المؤهلة واصحاب الخبرات من وظائفهم بالرغم من انقطاع المرتبات لمدة ثماني سنوات، وتستبدل من لا يوالون معتقداتها الطائفية، وتستغل الموظفين في الحشد لفعالياتهم وأنشطتهم الطائفية بالإكراه.

استبدلت جماعة الحوثية النشيد الوطني في المدارس التعليمية بالصرخة الخمينية ، وعملت على تغيير وتطييف المناهج التعليمية بما يخدم أفكار الجماعة التي تدعو إلى الطائفية والتمييز العنصري والحق الإلهي الحصري في الحكم.

منهجية التقرير

اعتمد التقرير على فريق الرصد التابع لمنظمة دي يمنت للحقوق والتنمية والذي يعمل في أجواء شديدة الخطورة ومن خلال الراصدين بناءً على تقرير إحصائيات موثقة تثبت تورط المليشيات الحوثية في ارتكاب الجرائم ضد المدنيين في أمانة العاصمة صنعاء.

اتبع فريق الرصد التابع للمنظمة منهجية الاستقصاء والتحقيق والنزول الميداني والمقابلات الشخصية للضحايا وأقاربهم، وكذلك من خلال الاتصالات الهاتفية بالضحايا وأقاربهم والشهود والنزول إلى أماكن وقوع الانتهاكات والتأكد من الشهود وفرز البيانات وتحليلها والتأكد من صحتها وصياغة التقرير، بعد عملية تدريب وبناء قدرات العاملين في المنظمة على مهارات الرصد والتوثيق والمقابلات وكتابة التقارير.

تؤكد منظمة دي يمنت للحقوق والتنمية التزامها بالمنهجية والمعايير والمبادئ المعمول بها وفقاً للمعايير الدولية والتي من أهمها: الشفافية,والاستقلالية، والحياد، والموضوعية، والمهنية، والسرية حفاظاً على الخصوصية وحماية الضحايا والشهود.

الإطار الزمني

الفترة من 1 يناير 2023 وحتى 31 ديسمبر 2023.

النطاق الجغرافي

يشمل نطاق التقرير أمانة العاصمة صنعاء وتضم عشر مديريات

صنعاء القديمة – الثورة – الوحدة – شعوب – بني الحارث – الصافية – معين – السبعين – التحرير - آزال

الإطار القانوني

انضمت الجمهورية اليمنية الى الاتفاقيات والبروتوكولات والمعاهدات الدولية الأساسية الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني وصادقت عليها وأصبحت طرفا فيها والتزمت بأحكامها وتعهدت بضمان الحقوق الواردة فيها لمواطنيها.

وفي مقدمتها، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة كافة اشكال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة اشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة والميثاق العربي لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف الأربع.

وأعلنت الجمهورية اليمنية تأكيدها بالعمل بالإعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة حسب المادة (6) منه والتي تنص على (تؤكد الدولة العمل بميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة تؤكد الدولة العمل بميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة)

وهذه الاتفاقيات والمعاهدات والاعلانات والمواثيق الدولية التي التزمت الجمهورية اليمنية بأحكامها حظرت الحرمان التعسفي من الحياة والاعتداء الجسدي والنفسي والتعذيب والمعاملات اللاإنسانية والاخفاء القسري والتميز العنصري (بكافة أشكاله) والاعتقال التعسفي والاعتداء على الممتلكات والأموال الخاصة والمحاكمات السياسية وغير القانونية والاعتداء على الحريات العامة والحريات الدينية وتجنيد الأطفال والتمييز ضد المرأة (بكافة أشكاله)

يتبع
الإطار القانوني

وجاءت نصوص دستور الجمهورية اليمنية بنصوص واحكام تكفل وتضمن لأغلب حقوق الانسان وتحضر الاعتداء عليها او مصادرتها وعلى وجه الخصوص ضمان المساواة وحماية الحريات العامة وكفل حق التعددية السياسية والنقابية والتداول السلمي للسلطة، ومنع الاعتداء على الأموال الخاصة وفرض الرسوم والجبايات الا بقانون، ومنع الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني والقتل خارج القانون وحماية الحرية الشخصية وحظر التعذيب والإكراه على الاعتراف والتمييز ضد المرأة

وهذه الالتزامات بحماية حقوق الانسان سواء بموجب احكام الاتفاقيات والمعاهدات والاعلانات والمواثيق الدولية التي أصبحت الجمهورية اليمنية طرفا فيها أو التي نص عليها الدستور اليمني أصبحت حقوقا مكفولة لكل الموطنين اليمنيين على أراضي الجمهورية ملزمة للحكومة اليمنية الشرعية وكافة الجماعات المسلحة التي تسيطر على أي جزء من أراضي اليمن ومنها جماعة أنصار الله (الحوثيين) التي تسيطر على العاصمة صنعاء (الإطار الجغرافي لهذه الحالة).

الملخص التنفيذي

تمارس الانتهاكات بشكل يومي في العاصمة اليمنية صنعاء من عمليات قتل واعتقالات واحتجازات تعسفية ومصادرة الحقوق والحريات، وقتل الأطفال وتشريدهم والذهاب بهم إلى الجبهات دون مراعاة لحقوق الطفولة المنتهكة، وصل الأمر إلى انتهاكات حقوق المرأة في تعدٍ واضح وصريح لكل المواثيق والعهود الدولية والأعراف والشرائع السماوية في صون المرأة وحمايتها، وتتعرض لجميع أنواع الانتهاكات من قبل واعتقالات واحتجاز وحرمان من أبسط حقوقها.

إننا في منظمة دي يمنت للحقوق والتنمية وانطلاقا من الواجب الإنساني والاخلاقي قمنا عبر فريق الرصد والتوثيق الخاص على رصد هذه الانتهاكات في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد لكشف هذه الانتهاكات ونقلها للرأي العام المحلي والعالم .

بلغت إجمالي انتهاكات جماعة (أنصار الله) الحوثيين في أمانة العاصمة صنعاء، خلال فترة التقرير (481) انتهاكاً، توزعت بين قتل وإصابات واعتداء على المحاميات والمواطنين، وتعذيب واعتقالات ونهب للممتلكات العامة والخاصة وتجنيد الأطفال وانتهاكات للطفولة وللمرأة وبحسب التقرير فقد بلغت حالات القتل (16) حالة قتل منها (9) حالة قتل بالرصاص المباشر فيما بلغت حالات القتل تحت التعذيب سبع حالات، ووصلت حالات الاصابات والاعتداء الجسدي الى (69) حالة إصابة منها سبع حالات اعتداء على محاميات في المحاكم والنيابات، وتنوعت الاختطافات والاخفاء القسري والتعذيب في أمانة العاصمة والتي بلغت (65) فقد اختطفت جماعة الحوثي من الرجال (55) و نساء (6) ومن الأطفال (4) حالات.

كما وثق الفريق عدد (28) حالة اقتحام للممتلكات العامة، ووصلت حالات الاقتحام للممتلكات الخاصة إلى (39) فيما بلغت حالات الأحكام بالإعدام السياسية ضد الناشطين والناشطات والسياسيين والعسكريين عدد (43) حالة حكم بالإعدام، وسجل الفريق حالات تجنيد للأطفال دون السن

يتبع
الملخص التنفيذي

القانونية عدد (40) طفل، ووصلت حالات الانتهاكات المتنوعة بحق النساء إلى (23) انتهاك.

وسجل الفريق عدد (45) حالة للأنشطة والفعاليات الطائفية، وتواصل جماعة الحوثي التعسفات والفصل الوظيفي ورصد التقرير (42) حالة تعسف وظيفي في أمانة العاصمة خلال العام 2023م، وتشير احصائيات الرصد والتوثيق إلى عدد (44) اعتداء وقمع الحريات العامة، فيما تواصل التضييق على المواطنين وتعمل على تهجيرهم قسرياً حيث بلغت حالات التهجير القسري خلال فترة التقرير (27) وحالة واحدة هدم منزل.

الفصل الثاني

أبرز انتهاكات العام 2023

أبرز انتهاكات العـــام 2023

بلغت عدد الانتهاكات التي رصدها فريق المنظمة في امانة العاصمة خلال عام 2023م، عدد (481) انتهاك، حاز شهر (فبراير) العدد الأكبر من الانتهاكات بعدد (79) انتهاك، بينما جاء شهر (يوليو) أقل شهر خلال العام وقعت فيه انتهاكات بعدد (23) انتهاكات، ولمعرفة عدد الانتهاكات التي حدثت في كل شهر من عام 2023م، انظر الجدول ادناه رقم (1).

م	الشهر	عدد الانتهاكات
1	ينـــــاير	31
2	فـــبراير	79
3	مـــارس	24
4	أبريـــل	28
5	مـــايـو	31
6	يـونيـو	25
7	يوليـــو	23
8	أغسطس	25
9	سبتمبر	73
10	أكتـــوبر	45
11	نوفمبر	46
12	ديسمبر	51
الاجمـــــالي		481

جدول رقم (1) يوضح عدد الانتهاكات التي حدثت في امانة العاصمة خلال عام 2023م حسب الزمن

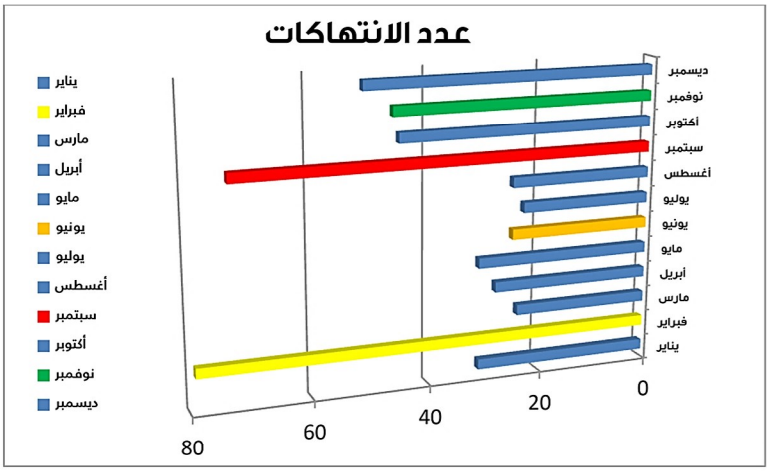

رسم بياني رقم (1) يوضح عدد الانتهاكات التي حدثت في امانة العاصمة خلال عام 2023م حسب الزمن

أبرز انتهاكات العـــام 2023

بلغت إجمالي الانتهاكات خلال العام 2023م عدد (481) انتهاك، توزعت وفقاً لتصنيف الانتهاكات الي (12) تصنيف، كان أعلاها تصنيف " الاعتداء الجسدي والإصابات " بعدد (69) انتهاك، وكان الانتهاك الأبرز الاعتداء الجسدي واللفظي على المحامين والمحاميات، وجاءت ثانياً حالات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري" بعدد (65) انتهاك كان منها عدد (22) حالة تمكن فريق الرصد و التوثيق من رصد بياناتهم للذين اعتقلتهم جماعة الحوثي بسبب احتفالهم بذكري ثورة سبتمبر، وحلت الأنشطة والفعاليات الطائفية في التصنيف الثالث بعدد (45)، تلاها "الاعتداء على الحريات العامة و المعتقد و الرأي والتعبير" وبلغت الانتهاكات الممارسة فيه عدد (44) انتهاك، منها عدد (5) حالات انتهاك لفعاليات أقامها شباب في أمانة العاصمة (صنعاء) احتفالاً بذكري ثورة سبتمبر، قمعتها جماعو الحوثي، ولمزيد حول التصنيفات الأخرى للانتهاكات التي مارستها جماعة الحوثي في أمانة العاصمة خلال عام 2023م، انظر الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) يوضح عدد أهم الانتهاكات التي حدثت في أمانة العاصمة خلال عام 2023م بحسب تصنيف الانتهاك

م	تصنيف الانتهاكات	عدد الانتهاكات خلال عام 2023م
1	قتل خارج نطاق القانون	16
2	اعتداء جسدي واصابات	69
3	اعتقال تعسفي وإخفاء قسري	65
4	نهب واعتداء على أموال وممتلكات عامة	28
5	نهب واعتداء على أموال وممتلكات خاصة	39
6	أحكام إعدام سياسية	43
7	تجنيد أطفال	40
8	انتهاكات المرأة	23
9	تطييف المجتمع	45
10	التعسف في استخدام السلطة والإقصاء الوظيفي	42
11	الاعتداء على الحريات العامة والمعتقد والراي والتعبير	44
12	تهجير وتشريد المواطنين وهدم منازل	27
	الإجمالي	481

أبرز انتهاكات العـــام 2023

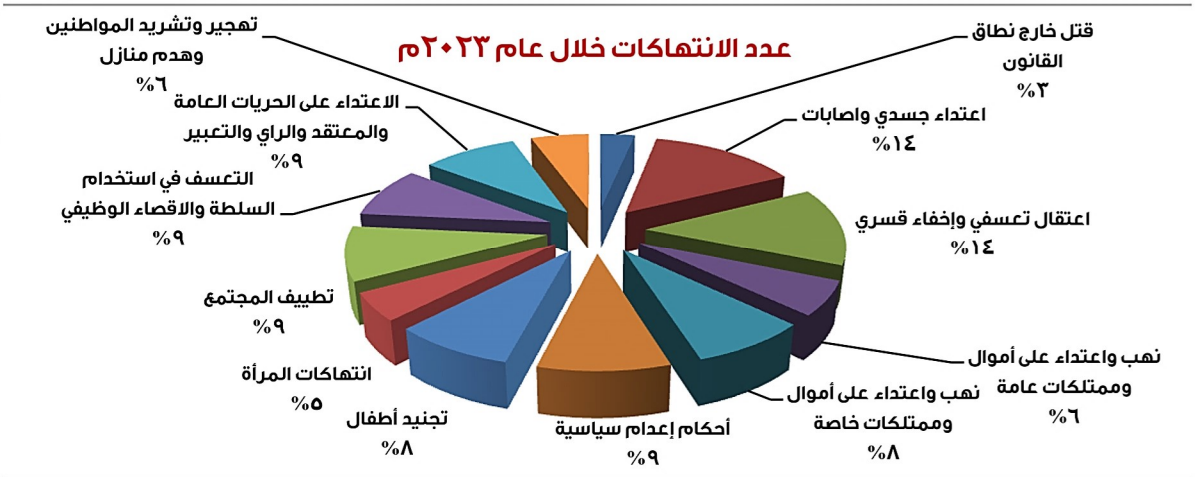

رسم بياني رقم (2) يوضح عدد أهم الانتهاكات التي حدثت في أمانة العاصمة خلال عام 2023م بحسب تصنيف الانتهاك

بحسب الجدول رقم (3)، حازت " مديرية السبعين " على أكبر عدد من الانتهاكات التي تمكن فريق المنظمة من رصدها خلال عام 2023م، بعدد (94) انتهاك، تليها "مديرية صنعاء القديمة" بعدد (77) انتهاك، والانتهاكات التي سجلت في "مديرية السبعين" كانت لمختطفين تعرضوا لمحاكمات سياسية امام المحكمة الجزائية المتخصصة التي تقع في منطقة "بيت بوس" ضمن النطاق الجغرافي لمديرية السبعين، بينما أغلب الانتهاكات التي رصدت في "مديرية صنعاء القديمة" كانت لأحكام صدرت بإعدام و مصادرة أموال و ممتلكات عدد من قادة الجيش الوطني من قبل المحكمة العسكرية المركزية و التي تقع في منطقة العرضي بمديرية صنعاء القديمة.

وتأتي في المرتبة الثالثة "مديرية التحرير" بعدد انتهاكات (58) انتهاك، يليها مديرية "شعوب" بعدد انتهاكات (45) انتهاك، و (43) حالة انتهاك كانت من نصيب "مديرية بني الحارث "، وحصلت "مديرية الصافية" على عدد (38) حالة انتهاك، و (35) انتهاك رصد في "مديريتي معين" وعدد (33) انتهاك في مديرية الوحدة "، وسجلت "مديرية آزال" عدد (32) انتهاك، واخيراً "مديرية الثورة" بعدد (26) حالة انتهاك.

أبرز انتهاكات العـــام 2023

المديرية	قتل خارج القانون	إصابات واعتداء	اختطاف واخفاء وتعذيب	نهب واعتداء ممتلكات عامة	نهب واعتداء ممتلكات خاصة	أحكام إعدام سياسية	تجنيد الأطفال	انتهاكا ت ضد المرأة	انتهاكات طائفية	تعسف وظيفي	قمع الحريات	تهجير قسري وهدم منازل	الإجمالي
السبعين	4	16	14	4	6	13	8	4	7	8	7	3	94
الوحدة	1	5	5	3	4	0	3	1	4	4	4	1	35
معين	1	4	3	1	3	0	4	3	2	5	5	2	33
التحرير	2	15	14	3	4	0	3	4	1	4	7	1	58
الثورة	1	4	3	2	3	0	2	1	7	1	1	1	26
الصافية	1	5	4	3	4	0	4	1	4	4	4	4	38
بني الحارث	2	6	6	5	2	0	5	2	4	5	3	3	43
شعوب	2	5	5	2	6	0	4	3	3	6	6	3	45
آزال	0	4	5	1	4	0	3	2	4	2	3	4	32
صنعاء القديمة	2	5	6	4	3	30	4	2	9	3	4	5	77
الإجمالي	16	69	65	28	39	43	40	23	45	42	44	27	481

جدول رقم (3) يوضح عدد أهم الانتهاكات التي حدثت في امانة العاصمة خلال عام 2023م حسب المديريات الواقع بها الانتهاك

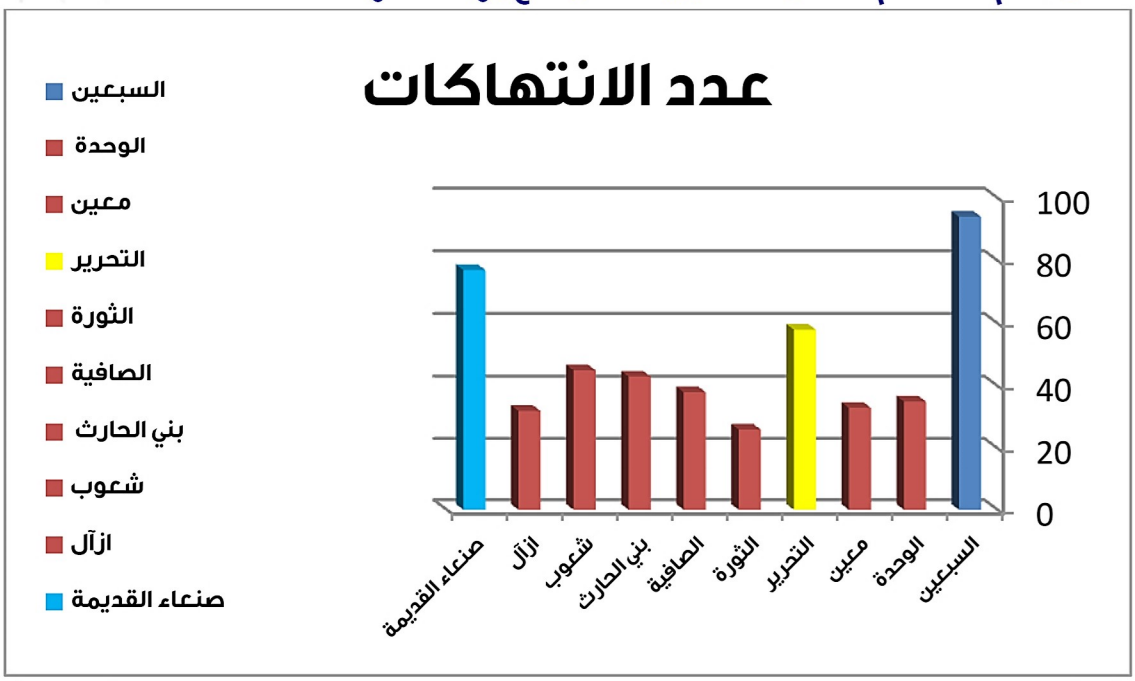

رسم بياني رقم (3) يوضح عدد أهم الانتهاكات التي حدثت في امانة العاصمة خلال عام 2023م حسب المديريات الواقع بها الانتهاك

انتهاكات القطاع القضائي

يعد ملف الانتهاكات في الجهاز القضائي هو الأبرز في أمانة العاصمة خلال عام 2023م، نتيجة تزايد حالات الاعتداء على القضاة والمحاميين، وبالرغم من الانتهاكات المتكررة التي طالت القضاة والمحاميين والمدافعين عن حقوق الانسان في أمانة العاصمة وعلى نحو متعمد وممنهج، إلا أن هذه الانتهاكات لم تحظ سابقاً بأي اهتمام يتناول رصدها وتوثيقها كجرائم وانتهاكات يجب أن تحاسب عليها جماعة الحوثي.

ورصد الفريق الحقوقي التابع للمنظمة خلال عام 2023م، عدد (18) حالة انتهاك تعرض لها القضاة والمحامون، أغلب الانتهاكات طالت المحامين بعدد (16) حالة، منها عدد (7) حالات ضد "محاميات"، اما الاعتداء على القضاة فقد تم رصد عدد (2) حالة انتهاك، منها عدد (1) حالة أنثى "قاضية"، و كان شهري (فبراير – ديسمبر) اكثر شهرين خلال فترة التقرير تعرض فيهما القضاة و المحامين للاعتداء بعدد (4) حالات اعتداء في كل شهر، و اقل شهر رصد فيه حالات اعتداء كان شهري (مارس – أغسطس) بعدد (1) حالة انتهاك في كل شهر، و هناك خمسة أشهر لم يتم فيهم رصد حالات اعتداء وهي (إبريل – مايو – يونيو – يوليو – نوفمبر) منهما شهري (إبريل – يوليو) صادفا الإجازة القضائية و فيهما يقل احتكاك المحاميين مع القضاة الحوثيين أو احتكاك القضاة مع السلطة التنفيذية أو مشرفي جماعة الحوثي في المحاكم.

إن تصاعد الانتهاكات الممنهجة ضد القضاة والمحاميين والمؤسسات القضائية في العاصمة صنعاء مؤشر على تدهور الأوضاع الأمنية، و تدمير واستهداف مؤسسات القضاء عبر التدخل في قراراتها، وإضعاف أدائها والمساس باستقلاليتها، وإحلال عناصرها وتقويض نشاط كوادرها، وتصفية المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة بهدف استكمال إحكام السيطرة على جهاز القضاء بكل أجهزته واستخدامه كأداة لتركيع

يتبع
انتهاكات القطاع القضائي

الخصوم السياسيين من جهة ونهب ممتلكاتهم من جهة أخرى عبر القضاء.

في يوم الجمعة الموافق 6 أكتوبر 2023م، أطلق مسلحون مجهولون النار على القاضي خالد الأثوري رئيس المحكمة التجارية الابتدائية، أثناء ما كان في طريقه إلى أحد المساجد لأداء صلاة الجمعة بصنعاء ما أدى إلى إصابته بأربع طلقات في فخذيه ويده اليسرى، ثم لاذوا بالفرار.

وتعد محاولة اغتيال رئيس المحكمة التجارية القاضي خالد الأثوري مؤشراً خطيراً بعد عام من تصفية واغتيال عضو المحكمة العليا في صنعاء محمد حمران، مطلع سبتمبر 2022م بعد اختطافه من قبل مسلحين من أمام منزله بحي الأصبحي جنوب مدينة صنعاء، وأعدموه بعد ساعات باثنتي عشرة رصاصة في رأسه، وتزامنت الحادثة مع حملة تحريض حوثية ضد القضاة.

يتبع انتهاكات القطاع القضائي

انتهاكات ضد المحامين والمحاميات

في سلوك قمعي، تتعمد جماعة الحوثي عبر القضاة والنافذين التابعين لها الاعتداء على مهنة المحاماة بشكل متعمد للنيل من قداسة المهنة ومكانتها من خلال سلوكيات خارج القانون، وتمثل الانتهاكات تعدياً صارخاً على أصحاب مهنة المحاماة والمحاميات بشكل خاص، رغم أن مهنة المحاماة تؤدي رسالتها السامية في حفظ الحقوق وحمايتها داخل المجتمع وبين أفراده ومؤسساته، تنص المادة (51) من قانون تنظيم مهنة المحاماة: يجب على المحاكم والنيابة العامة والشرطة وغيرها من الجهات التي يمارس المحامي مهنته أمامها أن تقدم له كافة التسهيلات للقيام بواجبة، ولا يجوز رفض طلباته بدون مسوغ قانوني كما أن عليها تمكينه أو من يمثله من الاطلاع على الأوراق أو تصويرها وحضور التحقيق مع موكله وفقاً لأحكام هذا القانون كما تنص المادة (53) أ- من القانون : لا يجوز توقيف المحامي احتياطياً أثناء ممارسته لواجبات مهنته لما يصدر عنه من عمل أو أقوال مخلة بنظام الجلسات ويحرر في هذه الحالة رئيس المحكمة المختصة محضرا يرفع إلى النيابة العامة وينسخ منة صورة إلى مجلس النقابة أو رئيس الفرع الذي يتبعة المحامي.

يتبع انتهاكات القطاع القضائي

تمييز قائم على النوع الاجتماعي ضد المحاميات

تلقت نقابة المحامين اليمنيين بلاغاً وشكوى من المحامية تهاني عمر البار, تفيد فيها أن القاضي (م .م), أثناء جلسة المحاكمة يوم السبت 2023/12/30م، قام بإهانتها والانتقاص من عملها كمحامية وأمام موكلتها، وقال لها بالحرف الواحد (أنتِ ممنوعة من الترافع أمامي أنا ما يترافعين عندي نسوان)، وطالبت المحامية انصافها وعدم التمييز ضد المرأة واحتقار دور المرأة وعملها، وأن مثل هذه التصرفات دليل على الاضطهاد والظلم ضد النساء وليس المحاميات فقط.

في الثامن من فبراير 2023م تعرضت المحامية / شيرين المريري 28 عاماً لاعتداء و تهجم لفظي و حجز حريتها و مصادرة التلفون الخاص، في نيابة جنوب غرب الأمانة الواقعة في حدة المدينة بصنعاء، وقالت المحامية: إن عضو نيابة جنوب غرب الأمانة " ص. ص "، كان يتعمد التغيب عن جلسات تقديم الأدلة التي تثبت الشكاوى التي تترافع فيها، مشيرة إلى أنها نتيجة التغيب تقدمت بشكوى لدى النيابة لإلزامه بسماع الأدلة، إلا أنه استمر في الغياب، إضافة إلى تهديد الشهود وإعادتهم من حرم المحكمة والنيابة دون معرفة الأسباب، ونظرًا لاستمرار التعسفات والتهديدات من قِبله ضد موكل المحامية حتى بعد ثبوت الأدلة، فقد تقدم الموكل بطلب تنحي القاضي، وتسليم القضية لآخر محايد، حسب القانون، وعلى اثر طلب التنحي قام عضو النيابة بالاعتداء عليها في مخالفة للقوانين والأعراف.

في يوم الأحد بتاريخ 11 نوفمبر 2023م، تلقت نقابة المحامين اليمنيين بلاغاً وشكوى من المحامية أزهار الشمري والمحامية نفيسة العذري، تفيد شكوى المحاميتين بقيام القاضي (م . ج) في محكمة جنوب شرق الأمانة بإهانتهما وطردهما من المحكمة وتوجيه الأمر للشرطة القضائية بإخراجهما من القاعة بحسب ما جاء في شكوى كل واحدة منهما .

يتبع انتهاكات القطاع القضائي

تمييز قائم على النوع الاجتماعي ضد المحاميات

كما تلقت نقابة المحامين اليمنيين بلاغ من المحامية اسماء محمد حسين دهاق، تفيد فيها تعرضها للإهانة والتعدي من القاضي محمد النجدي يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023م اثناء ممارستها عملها القانوني في محكمة بني مطر، وذلك من خلال قيام القاضي المذكور بتوجيه الامر اليها بالكشف عن وجهها أثناء حضورها الجلسة، وعندما رفضت رفع صوته عليها وقام بإهانتها ورمي بطاقة تصريح مزاولة مهنة المحاماة، ومن ثم طردها من قاعة المحكمة بحسب ما جاء في الشكوى .

LAWER / TAHANI OMAR ALBAR
Advocates and legal consultants

المحامية / تهاني عمر حسين البار
للمحاماة والاستشارات القانونية

الموضوع /شكوى بما صدر من القاضي محمد المخلافي القاضي الشخصي في محكمة همدان في جلسات يوم السبت الموافق ٢٠٢٣\١٢\٣٠

الأستاذ | عبدالله راجح | نقيب المحامين المحترم

تحيه طيبه وبعد

انه في يومنا هذا السبت الموافق ٢٠٢٣\١٢\٣٠ وعند عقد الجلسات حيث وجلستي اخر جلسه في الجدول قمت بدوري لبدء عقد الجلسة ولكن القاضي رفض السماع وفتح محضر وتدوين قراره باستيفاء مستندات الدعوى في المحضر كما يجب وعندما اخبرته ان موكلتي لن تتمكن من احضار المستندات لأنها لدى المدعى عليه اختار ان يقوم بإهانتي وازدرائي شخصيا امام جميع الحاضرين من موظفين ومحامين وكأني خصم للقضاء وقال بالحرف الواحد (انتي ممنوعه من الترافع امامي انا ما بترافعين عندي نسوان) واستمر بالصراخ اثناء خروجه من قاعة الجلسات بالإساءة لي كـ محاميه حتى جاء الزملاء من خارج القاعة لسؤالي عن السبب و كل هذا دون ان يكمل عقد الجلسة ويحدد موعد قادم .

السيد النقيب ان المعاملة التمييزية الصريحة التي تمت معاملتي بها اليوم اثناء ادائي لعملي تدل على ان الوسط القضائي اصبح يحمل الكثير من التمييز ضد المحاميات أي كره واستصغار واحتقار النساء وعمل النساء وان بقائنا مكتوفي الأيدي امام مثل هذه التصرفات تذبر بنفسي الاضطهاد والظلم لكل النساء وليس المحاميات وحسب .

.لزم الرفع اليكم للاطلاع وعمل اللازم .

tahanialbar@gmail.com
+967 770004185
01 450829

بسم الله الرحمن الرحيم

لدى نقابة المحامين

الموضوع/ شكوى بقيام القاضي محمد النجدي بأمري بفتح البرقع ورفع صوته واهانتي ورمي بطاقة المحاماة في الارض أمام جميع الحاضرين وطردي من قاعة الجلسات

الأخ الأستاذ الفاضل/ رئيس نقابة المحامين اليمنيين المحترم

تحية طيبة وبعد..

بالغ والتقدير والاحترام لمقامكم نتقدم بهذه الشكوى المتضمنة الموضوع اعلاه ونوجزها بما يلي:

انه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/١٠/١٧م، في محكمة بني مطر وأثناء انعقاد جلسات المحكمة في قاعة القاضي محمد النجدي، وعند اثناء على جلسة موكلتنا وقفنا لعقد الجلسة وتم فتح محضر الجلسة وبدأ امين السر بتثبيت أسماء الحاضرين وقدمت الإنابة بوكالات المحامي الأصيل وسألني القاضي ان كنت محامية؟ فأجبت نعم، وطلب مني ابراز بطاقتي للمحاماة فقدمت له البطاقة، ثم طلب مني فتح البرقع فرفضت، ثم قام برفع صوته لكي أفتح البرقع معللاً ذلك بأنه يريد التأكد من الصفة، فأجبت بأن البطاقة تثبت صفتي، ومع ذلك أصر على فتحي للبرقع برفع صوته وتم اهانتي امام جميع الحاضرين في القاعة ومن ثم قام برمي بطاقتي على الأرض، وطردني من القاعة لعدم فتحي للنقاب، وكان هذا بحضور المحامي أ/ عزيز محرزة وبحضور النيابة عبد الله الحاشدي وموظف في النيابة العامة محمد راجح وأمين السر عدنان مقبر.

وعليه نطلب منكم اتخاذ اللازم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

مقدم الشكوى
المحامية/ أسماء أحمد حسين دهاق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثالث

انتهاكات فردية

أولًا :
قتل خارج نطاق القانون

الاعتداء على الحق في الحياة وحرمان من الحياة تعسفاً يعد انتهاكاً لكل المواثيق والمعاهدات الدولية ويعد القتل من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، وتتعمد جماعة الحوثي المسلحة القتل المباشر، وتمارس التعذيب المفضي إلى الموت في سجونها لانتزاع اعترافات من الضحايا، وتمثل هذه الانتهاكات جرائم ضد الإنسانية ويعاقب عليها القانون وهو " قتل خارج نطاق القانون "، ورصد الفريق عدد (16) حالة قتل منها عدد (9) حالات قتل مباشر و (7) حالات قتل تحت التعذيب.

في يوم 24 أكتوبر 2023م، تلقت أسرة الشاب هشام الحكيمي بلاغاً باستلام جثمانه، وتوفي الشاب "هشام الحكيمي" في أحد سجون جماعة الحوثية في العاصمة صنعاء، بعد أن اختطفته قبل 50 يوماً، ويعمل مسؤول للأمن في مكتب منظمة "سيف ذا شيلدرن" باليمن في هي منظمة دولية، وبحسب الفريق الراصد فقد توفي في سجن تابع لجهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي بصنعاء، ورفضت أسرة الحكيمي تسلم جثمانه، وطالبت بتشريحه لمعرفة أسباب الوفاة، خاصة وأنهم منعوا من زيارته أو توكيل محام للدفاع عنه منذ اعتقاله، واختطفت جماعة الحوثي الضحية من أحد شوارع صنعاء وأودعته أحد سجونها في صنعاء، ومنعت أسرته من الوصول إليه ومعرفة سبب اختطافه، وأخفته قسرياً عن الاتصال بالعالم الخارجي.

قتل برصاص مباشر	قتل تحت التعذيب	الإجمالي
9	7	16

جدول رقم (4) يوضح نوع القتل خارج نطاق القانون بحسب النوع

أولًا :
قتل خارج نطاق القانون

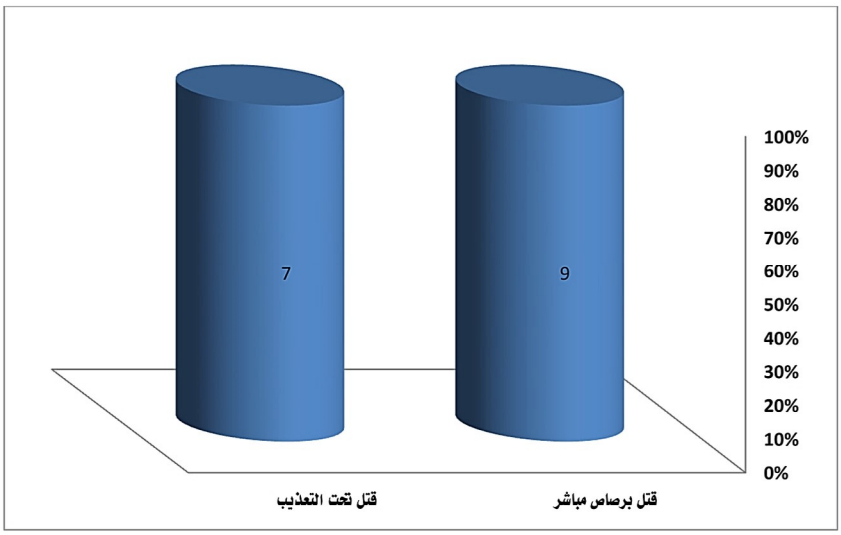

رسم بياني رقم (4) يوضح القتل خارج نطاق القانون بحسب النوع

رجال	نساء	أطفال	الإجمالي
16	0	0	16

جدول رقم (5) يوضح القتل خارج نطاق القانون بحسب الجنس

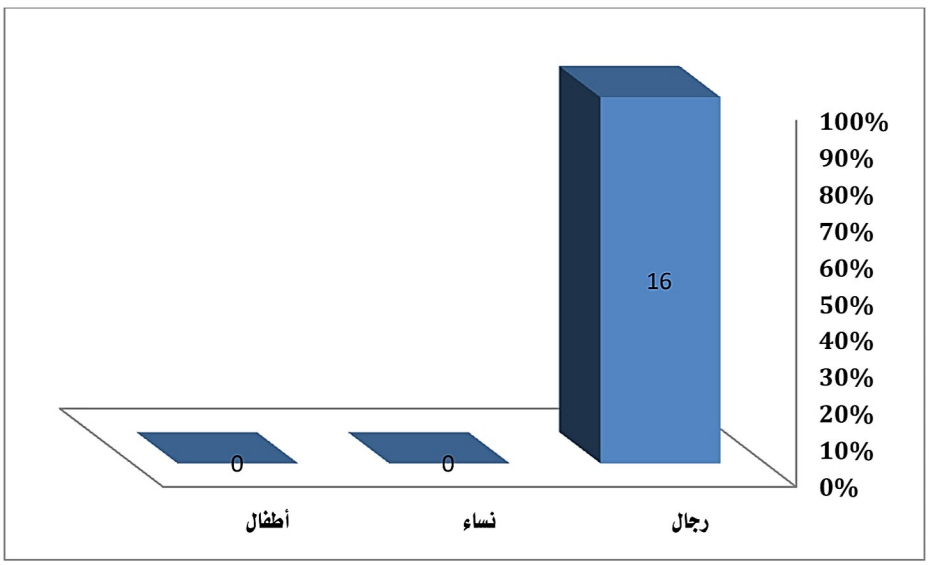

رسم بياني رقم (5) يوضح القتل خارج نطاق القانون بحسب الجنس

ثانياً :
إصابات واعتداء جسدي

ضمن سلسلة طويلة من الانتهاكات والاعتداءات ضد المواطنين والمدنيين والصحفيين والاعلاميين، اعتدت جماعة الحوثي مساء الخميس 24 أغسطس 2023م , على الصحفي مجلي الصمدي مالك إذاعة صوت اليمن، بالقرب من منزله في مديرية الصافية بالعاصمة صنعاء، وأغلقت جماعة الحوثي اذاعة صوت اليمن التي يديرها الصحفي الصمدي ونهبت محتوياتها، في انتهاك ضد حرية الرأي، وتجاوز لكل القوانين والقيم والمواثيق الدولية وانتهاك للدستور والقوانين اليمنية التي تشدد على صون الحقوق والعمل على حماية وسلامة الصحفيين.

في يوم الاثنين 27 مارس 2023م أحد عناصر الحوثيين يركل طفلاً في أحد أسواق صنعاء، ثم يرفعه ويرميه على الأرض، وذلك في مشهد وحشي أثار غضباً واسعا، والطفل الضحية نجل أحد بائعي الفواكه والخضراوات، عندما اعترض على ابتزاز المشرف ومسلحين معه لوالده واعتدوا عليه، وقام بإطلاق النار لتخويف أسرة الطفل والمواطنين الذين تجمعوا لإنقاذ الصغير من بين يديه في منطقة دار سلم صنعاء، في انتهاك واعتداء صارخ لحقوق الإنسان والطفولة.

رجال	نساء	أطفال	الإجمالي
35	23	11	69

جدول رقم (6) يوضح الاعتداءات والاصابات بحسب الجنس

ثانياً :
إصابات واعتداء جسدي

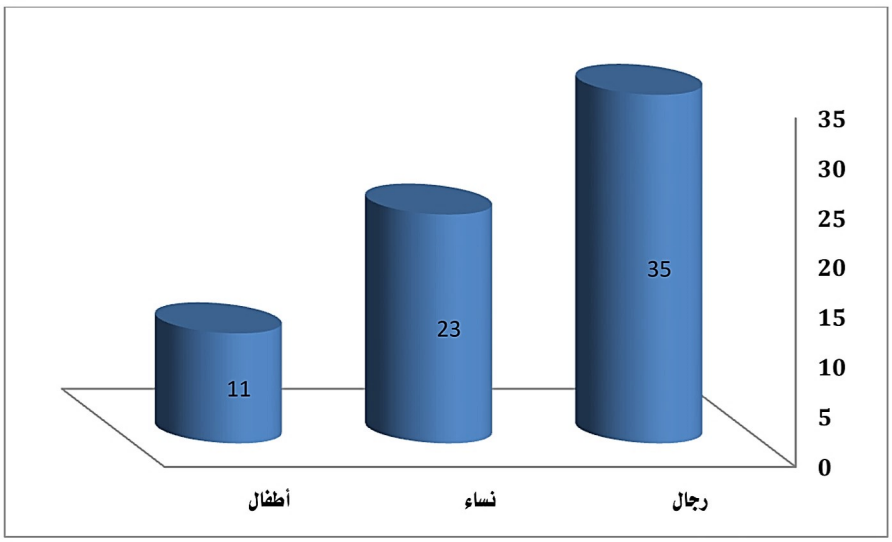

رسم بياني رقم (6) يوضح الاعتداءات والاصابات بحسب الجنس

الفئة	أطفال	أكاديميين	تربويون	مهندسين وأطباء	إعلاميين وصحفيين	محاميون	قضاه	عمال وموظفين	المجموع
العدد	11	9	9	5	6	16	2	11	69

جدول رقم (7) يوضح الاعتداءات والاصابات بحسب الفئات

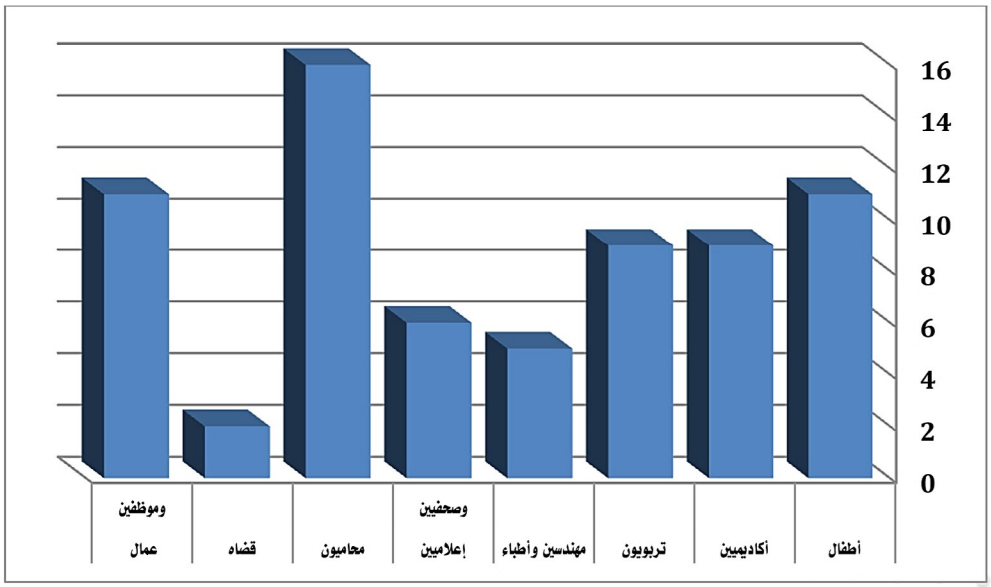

رسم بياني رقم (7) يوضح الاعتداءات والاصابات بحسب الجنس

ثالثاً :
اختطافات وتعذيب واخفاء قسري

في صنعاء أضحى الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب شكلاً مألوفاً وهو سلوك قمعي لإرهاب المجتمع بشكل عام، تختطف جماعة الحوثي الاكاديميين والصحفيين والإعلاميين والسياسيين وخطباء المساجد والمحاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان، لفرض سياستها الطائفية وإسكات الأصوات التي تنادي بالحرية والعدالة ودولة القانون، يرافقها منع أهاليهم واقاربهم من الزيارة ومعاملة المختطفين بوحشية مفرطة في السجون وحرمانهم من ابسط الحقوق الأساسية التي كفلتها المعاهدات الدولية والقوانين اليمنية، وسجل فريق الرصد عدد (65) حالة اعتقال تعسفي وتعذيب وإخفاء قسري خلال فترة التقرير.

في يوم الثلاثاء السابع من فبراير 2023م أقدمت عناصر من جماعة الحوثي على متن أطقم عسكرية على الاعتداء واختطاف الدكتور (ت . ع . خ) 55 عاماً، يعمل طبيب في صنعاء، واقتادته إلى جهة غير معلومة، ولم يتمكن فريق الرصد من الوصول إلى معرفة أسباب الاختطاف.

في الثاني من ديسمبر 2023م اختطفت جماعة الحوثي طفل قاصر (ع . ح) 14 عاماً، في صنعاء للضغط على أم الطفل التي تعمل تربوية على خلفيه مطالبتها بصرف مرتباتها.

رجال	نساء	أطفال	المجموع
49	9	7	65

جدول رقم (8) يوضح الاختطاف والاخفاء القسري والتعذيب بحسب الجنس

ثالثاً :
اختطافات وتعذيب واخفاء قسري

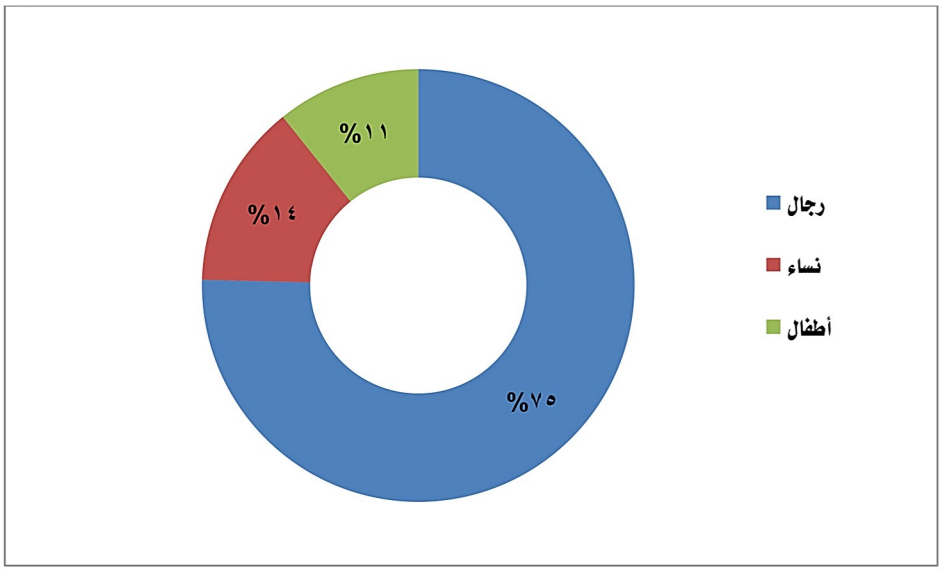

رسم بياني رقم (8) يوضح الاختطاف والاخفاء القسري والتعذيب بحسب الجنس

الفئة	أطفال	أكاديميين	تربويون	مهندسين وأطباء	اعلاميين وصحفيين	محاميون	عمال وموظفون	المجموع
العدد	7	6	11	4	7	9	21	69

جدول رقم (9) يوضح الاختطاف والاخفاء القسري والتعذيب بحسب الفئات

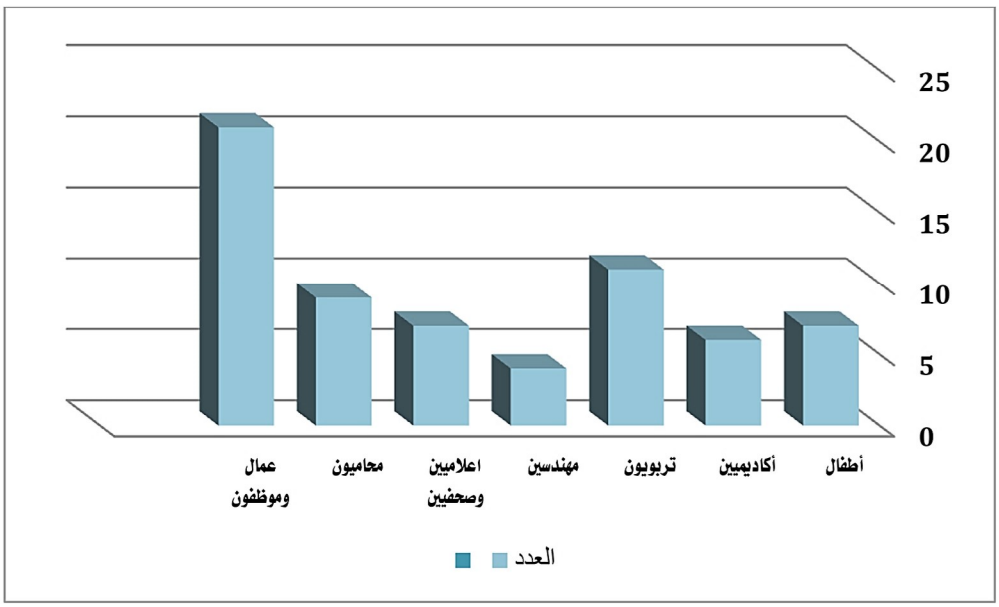

رسم بياني رقم (9) يوضح الاختطاف والاخفاء القسري والتعذيب بحسب الفئات

رابعاً :
اعتداء ونهب ممتلكات عامة

منذ الوهلة الأولى لسيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء عمدت إلى اقتحام المؤسسات العامة، ومازالت تمارس الاقتحامات حتى اللحظة وقد سجل الفريق الراصد عدد (28) حالة اقتحام للممتلكات العامة والمنشآت توزعت بين (3) منشآت صحية و(5) منشآت تعليمية ومن دور العبادة رصد التقرير اقتحام عدد (8) و (6) مقرات حكومية والاستيلاء على (6) من أراضي وعقارات الأوقاف.

منشآت صحية	منشآت تعليمية	دور عبادة	مقرات حكومية	أراضي وعقارات أوقاف	الاجمالي
3	5	8	6	6	28

جدول رقم (10) يوضح نهب واعتداء على الممتلكات العامة

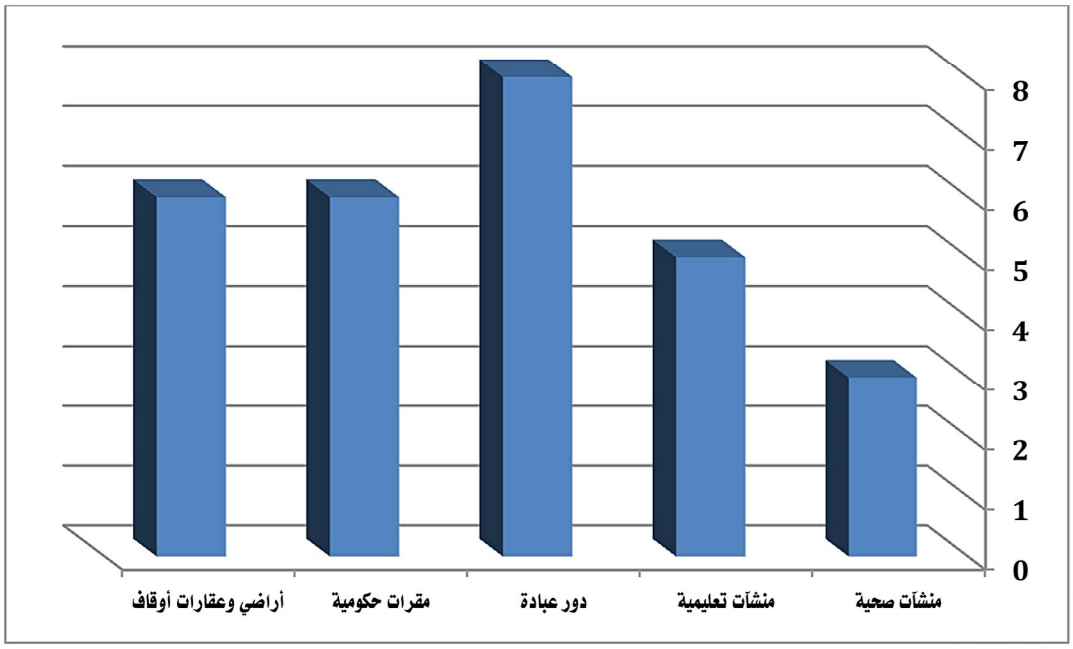

رسم بياني رقم (10) يوضح نهب واعتداء على الممتلكات العامة

خامساً :
اعتداء ونهب ممتلكات خاصة

وكما تقوم جماعة الحوثي بنهب واقتحام الممتلكات العامة تقوم باقتحام ونهب الممتلكات الخاصة ومصادرتها والاستيلاء عليها وقد وثق الفريق عدد (39) حالة اقتحام للممتلكات الخاصة تنوعت بين (11) منازل ودور سكنية و(9) محلات ومنشآت تجارية و(7) منشآت صحية ،ومن المنشآت التعليمية الخاصة تم اقتحام ونهب عدد (4) فيما بلغ عدد الاقتحامات للمقرات والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني عدد (2) ، وعدد (6) أراضي وعقارات خاصة.

في يوم الثلاثاء, 11 أبريل, 2023 اقتحمت جماعة الحوثي وأغلقت شركة "بردوجي سيستم" في صنعاء وهي منظمة تعمل في مجال على تنفيذ مشاريع المنظمات الدولية واعتقلت مدير الشركة عدنان الحرازي وعشرات الموظفين، وقامت بنهب محتويات الشركة ومن بينها الأجهزة المحمولة، والسيرفرات التي تحتوي على معلومات النازحين والمتضررين من الحرب، وتتواصل انتهاكات الحوثي ضد المنظمات المحلية والدولية في إطار الاستحواذ على مشاريع المنظمات الدولية وتوجيهها وفقا لرغبات جماعة الحوثي للسيطرة على المساعدات الإغاثية والإنسانية في اليمن.

منازل ودور سكنية	محلات ومنشآت تجارية	منشآت صحية	منشآت تعليمية	مقرات أحزاب ومنظمات مجتمع مدني	أراضي وعقارات	الاجمالي
11	9	7	4	2	6	39

جدول رقم (11) يوضح نهب واعتداء على الممتلكات الخاصة

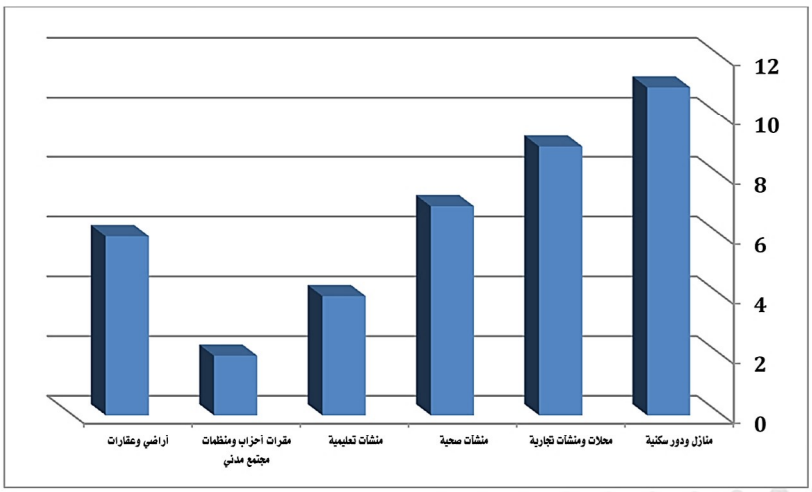

رسم بياني رقم (11) يوضح نهب واعتداء على الممتلكات الخاصة

سادساً : محاكمات سياسية

نصت المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الاعتراف بالحق في الحياة، وتعترف المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بأن الحق في الحياة هو حق ملازم لكل إنسان، وأن "على القانون أن يحمي" هذا الحق وأنه "لا يجوز حرمان أحد من الحق في الحياة تعسفاً".

وتمكن فريق الرصد التابع للمنظمة من رصد أحكام الاعدامات الصادرة من المحاكم الخاضعة لجماعة الحوثي بشقيها (المدني – العسكري) في أمانة العاصمة ضد ناشطين معارضين وعسكريين ومسؤولين حكوميين خلال عام 2023م على النحو التالي:

أحكام الاعدامات الصادرة خلال عام 2023م من محاكم جماعة الحوثي في أمانة العاصمة:

بلغت عدد حالات الأشخاص الذين حكم عليهم بالإعدام خلال فترة التقرير (43) شخص، منهم عدد (2) حالة معتقل لدي جماعة الحوثي إحداهما أنثى تدعى" فاطمة العرولي" والاخر رجل يدعى" محمد البشاري".

وعدد (41) حالة غير معتقل ويقيم خارج مناطق سيطرة جماعة الحوثي منهم عدد (11) حالة لمواطنين مدنيين والبقية عدد (30) عسكري من قيادات القوات الموالية للحكومة الشرعية وحكم عليهم أيضاً بمصادرة كافة أموالهم الثابتة والمنقولة داخل الجمهورية أو خارجها تحت أي يد كانت وتحت أي مسمى وذلك لصالح القوات المسلحة – وزارة الدفاع (التابعة لجماعة الحوثي)".

سادساً :
محاكمات سياسية

احكام الاعدامات الصادرة من محاكم جماعة الحوثي بأمانة العاصمة خلال عام 2023م بحسب مسمى المحكمة:

لم تكن المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بصنعاء هي المحكمة الوحيدة التي أصدرت أحكام الإعدامات خلال فترة التقرير التي أصدرت عدد (13) حكم إعدام، فقد شاركتها اصدار أحكام الإعدام بحسب الجدول الموضح ادناه، رقم (7) " محكمة المنطقة العسكرية المركزية بصنعاء" بعدد (30) حكم إعدام، و لم تكتف بحكم الإعدام بل حكم عليهم بمصادرة جميع أموالهم الثابتة و المنقولة، و نظن ان العقوبات التكميلية المتمثلة بالاستيلاء و النهب على ممتلكاتهم هي الأهم لدي جماعة الحوثي، لان جميعهم مقيمين خارج مناطق سيطرتها و يشغلون مناصب عسكرية لدي الجيش الوطني ويبدو أنه يوجد لدي الاغلب منهم عقارات و منازل و أراضي ضمن نطاق سيطرة جماعة الحوثي ويسيل لعابها على تلك الممتلكات.

في 14 فبراير 2023م أصدرت جماعة الحوثي عبر المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء، حكماً بإعدام الناشطة فاطمة صالح محمد العرولي 33 عاماً الخبيرة في حقوق الانسان. ورئيس مكتب اليمن لاتحاد قيادات المرأة التابع لجامعة الدول العربية.. وإحدى رائدات العمل النسوي، في محاكمة تفتقر إلى أدنى معايير وإجراءات التقاضي والمحاكمة العادلة، بعد سلبها الحق الطبيعي والقانوني في الدفاع عن نفسها والحق في توكيل محامي، وتعرض للمحاكمة بعد تعرضها للإخفاء القسري والمعاملة القاسية في الزنازين لمدة تسعة أشهر.

جدول رقم (12) يوضح عدد أحكام الإعدامات الصادرة خلال عام 2023م من محاكم جماعة الحوثي في أمانة العاصمة بحسب مسمى المحكمة

م	المحكمة	عدد الاحكام الصادرة
1	المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بصنعاء	13
2	المحكمة العسكرية المركزية بصنعاء	30
	الإجمالي	43

جدول رقم (12) يوضح عدد أحكام الاعدامات الصادرة خلال عام 2023م من محاكم جماعة الحوثي في أمانة العاصمة بحسب مسمى المحكمة

سادساً :
محاكمات سياسية

أحكام الإعدامات الصادرة خلال عام 2023م من محاكم جماعة الحوثي بأمانة العاصمة حسب الشهور الصادر فيها تلك الاحكام:

االنحصر زمن اصدار أحكام الاعدامات خلال العام 2023م، في ثلاثة أشهر من العام فقط وهم الأشهر التالية (يناير – فبراير – ديسمبر)، حيث تم اصدار اغلب احكام الاعدامات في شهر "فبراير" بعدد (36) حكم إعدام، يليه شهر "يناير" بعدد (6) احكام اعدامات، ثم شهر "ديسمبر" بعدد (1) حكم إعدام.

جدول رقم (13) يوضح عدد احكام الاعدامات الصادرة خلال عام 2023م من محاكم جماعة الحوثي بأمانة العاصمة بحسب الشهور

م	الشهر	عدد الاحكام الصادرة
1	يناير	6
2	فبراير	36
3	ديسمبر	1
الإجمالي		43

سابعاً :
تجنيـــد أطفـــال

اعتمدت اتفاقية حقوق الطفل بهدف حماية الاطفال من جميع أنواع الاساءات التي قد يتعرضون لها ويتلخص ذلك في المبادئ الرئيسية وهي عدم التمييز, يجب أن يتمتع كل طفل بجميع حقوقه ويجب أن لا يعاني من أي تمييز من أي نوع مبني على معتقداته أو لونه أو خلفيته العرقية، وتحقيق المصالح العليا للطفل, ويجب أن تكون محل الاعتبار.والحق في الحياة, وفي البقاء, وفي التطور.وأنه يجب أن يتمتع الطفل الحرية في امتلاك آرائه الخاصة, حيث يجب أخذها في الحسبان بما يتراعى مع عمر الطفل ومستوى النضج، وقد صادقت بلادنا والتزمت على الاتفاقية بتأييدها عند دخولها حيز التنفيذ.

تستهدف جماعة الحوثي الأطفال بصورة مستفزة وتزج بهم في المعارك مستغلة الفقر والحاجة في المجتمع، عبر استقطابهم وإلحاقهم بدورات طائفية تحفز الأطفال الذهاب إلى جبهات القتال، كما تقوم بتوزيع عناصرها على المدراس التعليمية في العاصمة صنعاء لإلقاء محاضرات طائفية تدعو طلاب المدارس إلى ترك الفصول والمدراس والتوجه إلى حمل السلاح والقتال معهم، في انتهاك صارخ للمواثيق الدولية وتجنيد الأطفال من جرائم الحرب بحسب القوانين الدولية، ورصد الفريق عدد (40) حالة تجنيد للأطفال خلال فترة التقرير.

ثامناً :
انتهاكات ضد المرأة

لم تقتصر الانتهاكات على الرجال فقط فقد تجاوزت جماعة الحوثي كل الأعراف والقيم والتقاليد وكل الأديان والشرائع السماوية والقوانين والمواثيق الدولية التي تنص على صون حرية وكرامة المرأة ففي عهد هذه الجماعة الانقلابية شهدت اليمن أسوأ مراحلها في الاعتداء على النساء بل وصل الأمر إلى قتل النساء واعتقالهن والاعتداء عليهن في سابقة لم تعرفها اليمن منذ العهود الظلامية، ورصد التقرير الانتهاكات ضد النساء، والتي بلغت الانتهاكات ضد النساء الى (23) تنوعت بين التعذيب والاهمال الطبي في السجون ومنع الحريات والاعتداء على وقفات نسائية والأحكام السياسية والتهديد وتقييد الحريات.

في يوم الاثنين 2 يناير 2023م تلقينا نبأ تدهور صحة "أسماء العميسي" المعتقلة في سجون جماعة الحوثي منذ تاريخ 7 أكتوبر 2016م، نتيجة سوء المعاملة وتعمد الإهمال الطبي وتعاني من عدة أمراض، وتتعرض لمعاملة مهينة وقاسية، وأصدرت جماعة الحوثي بحقها أحكام أولية من بينها الإعدام والسجن لمدة خمسة عشر عاماً، وعاودت محاكمتها وإصدار حكم جديد بحقها في أواخر يونيو 2022م يقضي بسجنها عشر سنوات.

الفصل الرابع

انتهاكات جماعية

أولًا :
أنشطة وفعاليات طائفية

تعمل جماعة الحوثي على استهداف المجتمع بأنشطتها الطائفية، وتستغل المدارس لهدم عقول الأطفال وتعبئتهم بأفكار خاطئة، وغرس مفاهيم تدعو إلى العنف والقتل والطائفية والتمييز العنصري، قامت بتحريف وتغيير المناهج الدراسية بما يواءم معتقداتها الطائفية التي يرفضها أبناء الشعب اليمني، في انتهاك وتحدٍ لدستور الجمهورية اليمنية والنظام الجمهوري والقوانين الدولية.

بحسب فريق الرصد والتوثيق فقد بلغت الانتهاكات الطائفية إلى (45) نشاطاً وفعالية لنشر الطائفية في العاصمة صنعاء وذلك من خلال الأنشطة والفعاليات المختلفة منها استخدام المساجد للترويج الطائفي (8)، وإغلاق مراكز تحفيظ القران الكريم عدد (7) مساجد، ومنع صلاة التراويح عدد (9) وفرض مناهج طائفية لمراكز تحفيظ القران وللمراكز الصيفية عدد (7) ،و إقامة فعاليات وأنشطة طائفية داخل المدارس عدد (8)، وإقامة دورات طائفية الزامية لموظفي الدولة من مدنين وعسكريين عدد (8) دورات طائفية.

في يوم الاثنين 6 فبراير 2023م، اضطرت إحدى المعلمات مدارس العاصمة صنعاء إلى التصدي لطائفية جماعة الحوثي التي تفرضها على طلاب المدارس، وتعرضت المعلمة (م . ع) للاعتداء الجسدي والتهجم عليها وإيقافها عن العمل ، على خلفية رفضها إعطاء الطلاب دروساً طائفية وأشارتها للطلاب بعدم الاستماع لمحاضرة أحد عناصر الحوثي حاول إيصال معلومة مغلوطة تتحدث عن أن الرسالة كانت لعلي وليس للنبي محمد عليه الصلاة والسلام.

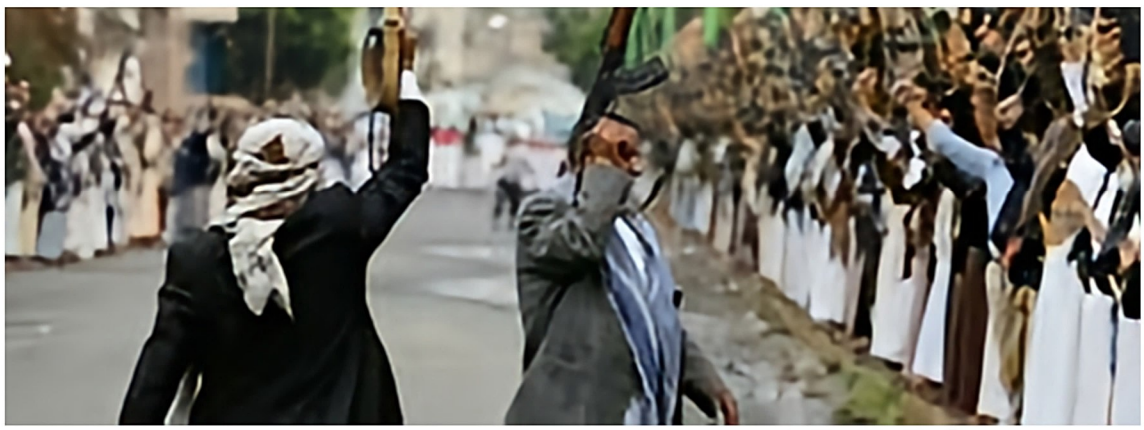

أولًا :
أنشطة وفعاليات طائفية

م	الأنشطة والفعاليات	العدد
1	استخدام المساجد للترويج الطائفي	8
3	إغلاق مراكز تحفيظ القران	7
4	منع صلاة التراويح	9
5	إنزال مناهج طائفية في المدارس وللمراكز الصيفية	7
6	إقامة فعاليات وأنشطة طائفية داخل المدارس	6
8	إقامة دورات طائفية الزامية لموظفي الدولة من مدنين وعسكريين	8
	الاجمـــــــــــــــالي	45

جدول رقم (15) يوضح استغلال المؤسسات لنشر الفكر الطائفي

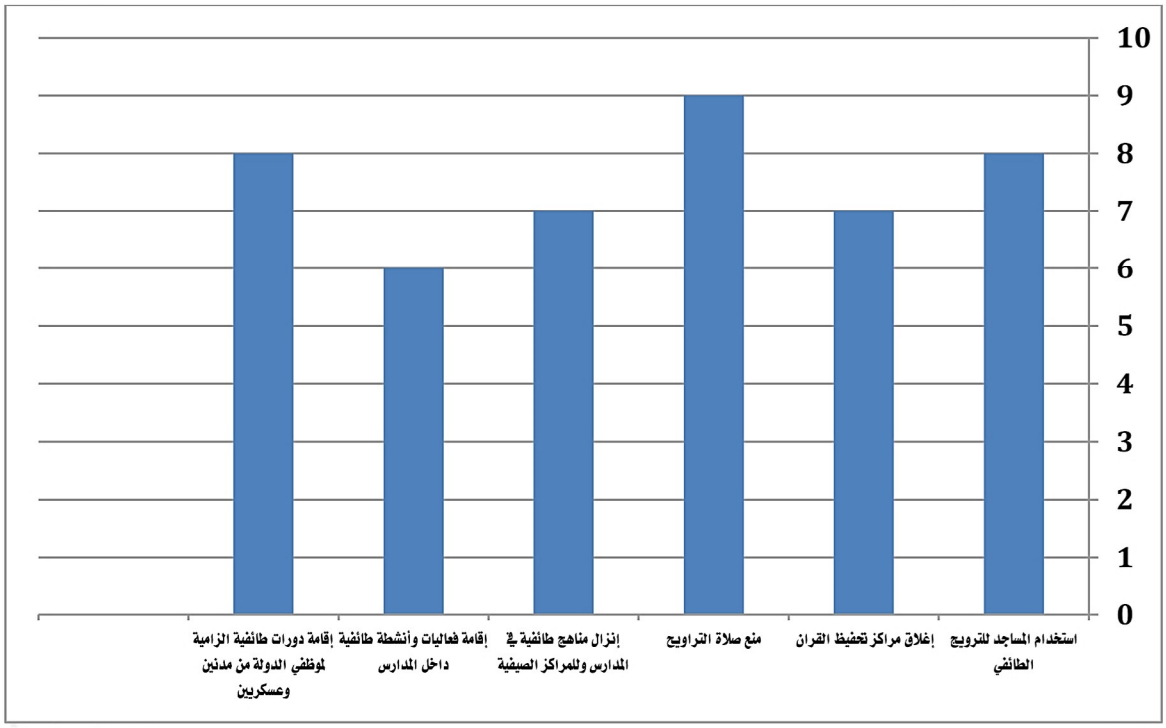

رسم بياني رقم (15) يوضح استغلال المؤسسات لنشر الفكر الطائفي

ثانياً : تعسف وظيفي

تسعى حماعة الحوثي إلى حوثنة جميع مؤسسات الدولة من خلال فرض عناصرها الطائفية في مؤسسات الدولة واستبعاد الكوادر الذين لا يخضعون لسياستهم ومعتقداتهم ، فقد قامت بالفصل والتعسف الوظيفي وتهديد الموظفين وتوقيف وقطع الرواتب إضافة إلى إخلال عناصر من الموالين للحركة الحوثية.

فقد بلغت التعسفات الوظيفية إلى عدد (42) منها عد (9) حالات فصل تعسفي وعدد (12) إقصاء وأربع حالات توقيف عن العمل وعدد (7) حالات تهديد وبلغت حالات الإحلال الوظيفي بكوادر موالين للجماعة والتي رصدها التقرير عدد (10) حالات.

جـدول رقم (16) يوضح التعسف الوظيفي

فصل	اقصاء	توقيف عن العمل	تهديد بسحب الدرجة الوظيفية	إحلال كوادرهم من الموالين للجماعة	الاجمالي
9	12	4	7	10	42

رسم بياني رقم (16) يوضح التعسف الوظيفي

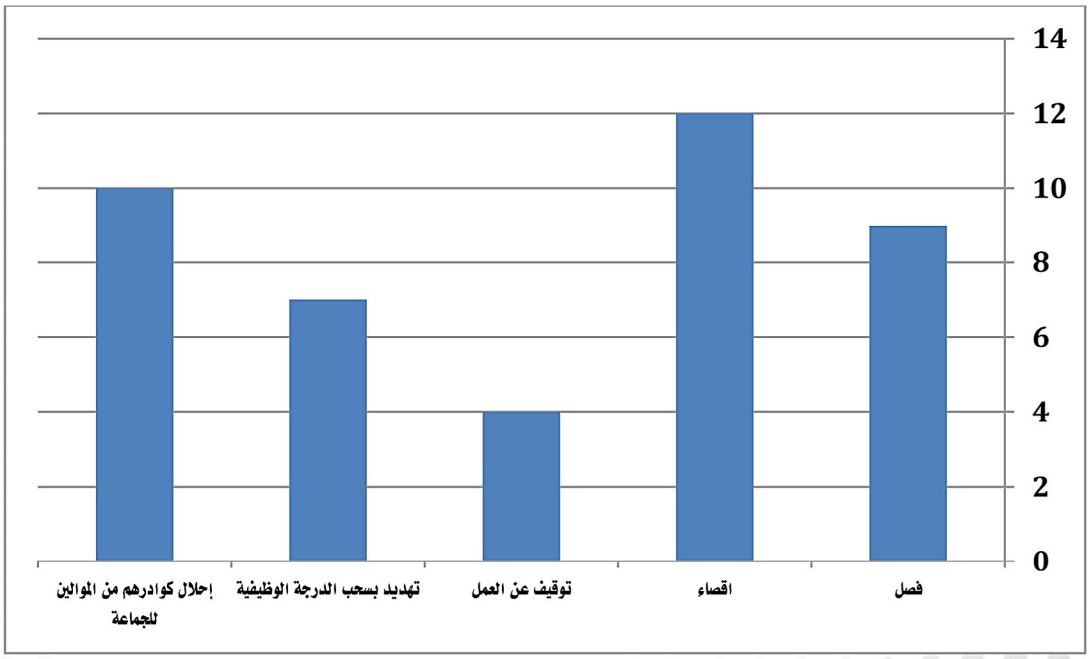

ثالثاً :
اعتداء وقمع الحريات العامة

تزايدت الانتهاكات ضد الحريات العامة وحرية الصحافة خصوصاً، وتتواصل الانتهاكات ضد الصحفيين ضمن سياسة القمع والكبت التي تمارسها جماعة الحوثي، وأضحت العاصمة صنعاء مسرحاً للانتهاكات ضد الصحفيين بعد إغلاق ونهب عشرات المؤسسات الإعلامية والصحفية، لم يعد في العاصمة صنعاء سوى الصوت الواحد والراي الواحد، واستخدمت مؤسسات الأمن والقضاء كأدوات لقمع الرأي الآخر وكل من يعارض سياسة التمييز العنصري والتفوق العرقي، في محاولة لتجريف هوية اليمنيين الدينية والوطنية، وهي محاولات باءت بالفشل الذريع أمام المواجهة الفكرية والثقافية والرفض الواسع لكل الخرافات والنزعات الطائفية التي تزرعها جماعة الحوثي.

سجل الفريق الراصد الاعتداء على الحريات العامة عدد (44) تنوعت بين الاعتداء على حرية الراي والتعبير عدد (23) ومنع احتفالات وفعاليات طلابية (6) ومنع فعالية حقوقية (8) و منع بث الأغاني والأناشيد الوطنية في المدارس الحكومية (4) و اقتحام منشآت اعلامية عدد (3)

الاعتداء على حرية الراي والتعبير	منع احتفالات طلابية	منع فعاليات حقوقية	منع بث الأغاني والأناشيد الوطنية في المدارس الحكومية	اقتحام منشآت اعلامية	الاجمالي
23	6	8	4	3	44

جدول رقم (17) يوضح الاعتداء على الحريات العامة

رسم بياني رقم (17) يوضح الاعتداء على الحريات العامة

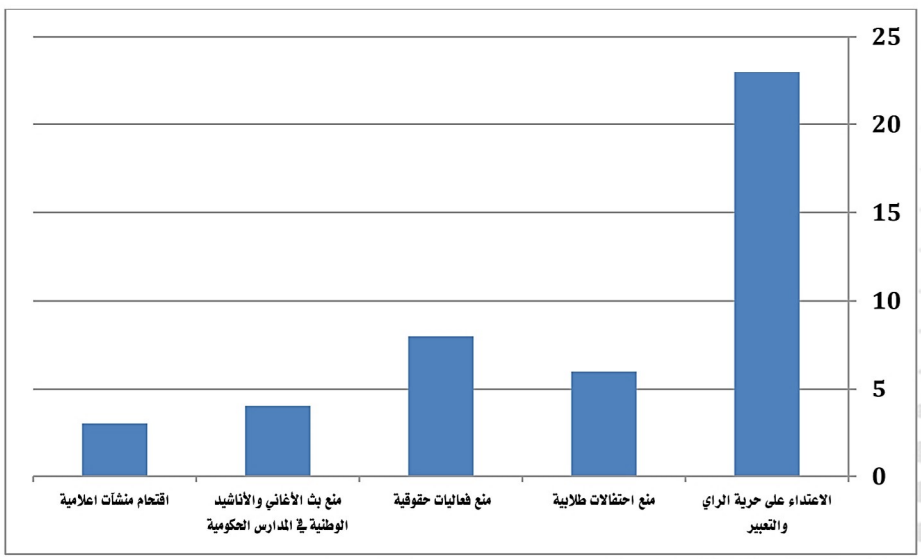

رابعاً :
تشريد قسري وهدم منازل

منذ انقلاب الحوثيون في الحادي والعشرين من سبتمبر 2014 عملت جماعة الحوثي على تهجير ونزوح آلاف الأسر من العاصمة صنعاء، بعد التهديد والملاحقة والاختطاف وعسكرة الجو العام بصورة وحشية اضطر المئات من المواطنين على ترك منازلهم وأعمالهم وفضلوا النزوح إلى محافظات أخرى ليضمنوا السلامة الجسدية والبحث عن الأمن والاستقرار بعد أن عاشوا القهر والخوف والتهديد من المليشيات الحوثية، واضطر آخرين إلى السفر خارج البلاد، وهي معاناة تجرعها الآلاف من أبناء اليمن.

رصدت المنظمة يوم الخميس الموافق 1 يونيو 2023م قيام جماعة الحوثي بهدم منزل المواطن (ع . ج)، بحي التليفزيون – الجراف في العاصمة صنعاء، في انتهاك صارخ لكل القوانين والقيم والمواثيق الدولية وتنتهك الدستور والقوانين اليمنية التي تشدد على حماية وصون ممتلكات المواطنين، وهي جرائم تندرج ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وهذه الجرائم الجسيمة والممارسات الإرهابية تعمل على تمزيق النسيج الاجتماعي وتستهدف السكينة العامة وتعزز ثقافة العنف والكراهية وتزيد من التشريد القسري للمواطنين، وتعمل على بث الخوف والرعب في المجتمع.

التوصيات

بناء علي ما سبق رصده وتوثيقه من انتهاكات وجرائم لحقوق الانسان بأمانة العاصمة، فان **منظمة دي يمنت للحقوق والتنمية** توصي بالتالي:-

جماعة الحوثي (أنصار الله)

- الكف عن ممارسة الانتهاكات والجرائم في حق المواطنين والسياسيين والمعارضين والافراج الفوري عن المعتقلين في العاصمة صنعاء.
- التوقف عن إصدار أحكام الإعدام واستغلال القضاء والتوقف عن الاعتداء على رجال القضاء والمحاميين والمحاميات، والتدخل في استقلالية القضاء.
- التوقف عن الانتهاكات ضد الطفولة والمرأة، والتوقف الفوري عن تجنيد الأطفال واستغلالهم في المعارك القتالية.
- التوقف عن تغيير المناهج الدراسية وتفخيخ عقول الأطفال بمفاهيم طائفية تتنافى مع الدستور اليمني والقوانين النافذة في البلاد.

الحكومة الشرعية

- تفعيل الآليات الوطنية والقضائية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات، والعمل على وصول الضحايا للعدالة والانتصاف في المناطق التي لا تخضع لسيطرتها بعيداً عن هيمنة المليشيات والجماعات المسلحة.
- إنشاء محكمة ونيابة متخصصة في انتهاكات حقوق الإنسان باليمن.

المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية

- نطالب المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة وأمينها العام والمبعوث الأممي لليمن سرعة التدخل والضغط على جماعة الحوثي التوقف عن قرارات الإعدام بحق المعارضين والنساء ووقف المحاكمات السياسية والوقوف أمام الانتهاكات بحق المدنيين.
- فتح تحقيق شفاف وعاجل في كل قضايا انتهاكات حقوق الانسان ومحاسبة كل المتورطين سياسيا وقانونيا وجنائيا وفقا للمواثيق والاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الإنساني الدولي.
- نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته القانونية والأخلاقية لحماية المدنيين وفقا لوثائق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، وضرورة إعمال المساءلة القانونية وترسيخ ثقافة عدم الإفلات من العقاب وملاحقة المتورطين في الانتهاكات.

دي يمنت

DY YAMNT

للحقوق والتنمية

منظمة دي يمنت للحقوق والتنمية